آلية توظيف عقد الاستصناع في البنى التحتية

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة - الجزائر

تعد البنى التحتية والمنشآت القاعدية من مطارات وموانئ وجسور وطرقات وسكك حديدية وغيرها، إحدى المقومات الرئيسة في التنمية الشاملة والمستدامة والنجاح الاقتصادي لأي دولة. ونظرًا لتكلفتها الباهظة بسبب حجم رؤوس أموالها والمدة الزمنية المستغرقة؛ نجد الكثير من الحكومات تجد صعوبة في تمويلها من موازنتها السنوية باعتبارها من البرامج التنموية للدولة. هذا المشكل التمويلي استطاع الاقتصاد الاسلامي حله من خلال عقود الاستصناع.

وبناء على ما تم ذكره: **ما مدى مساهمة الاستصناع في البنى التحيتة؟.**

علاقة عقد الاستصناع بالبنية التحتية:

١. **تعريف البنية التحيتة:** يطلق لفظ البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، وعموما فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارات دعم الهيكلي، وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشهيدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية، وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات ويجعلها متلاحمة.

٢. **أصناف البنية التحيتة:** تصنف إلى نوعين:

ا. الاقتصادية أو الفيزيائية: وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل محطات معالجة الصرف الصحي وشبكات المياه والصرف الصحي والسطحي.

ب. الاجتماعية: وتشمل بناء المدارس والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه. تتميز البنية التحتية بصفة الاحتكار الطبيعي مما يستوجب حماية المستهلكين، وبصفتها الاستراتيجية وارتفاع مخاطر الاستثمار[1].

أنواع الاستصناع ومجالاته وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

شروط الاستصناع ومجالاته:

١. شروطه: أن الذي يرون في الاستصناع عقدا ونوعا خاصا من البيوع يضعون له شروطًا منها ما يلي[2]:

- أن يوفر الذي يقوم بعملية الاستصناع (الصنع) مستلزمات هذه العملية، إضافة إلى العمل اللازم لذلك؛
- أن يكون الاستصناع في السلع التي يتم التعامل بها فعلا في الأسواق؛
- أن الاستصناع يعتبر عقدا وليس وعدا، ومن ثم يكون ملزما لأطرافه؛
- أن ما يتم صنعه ينبغي أن يكون معلوما في مواصفاته من حيث جنسه ومقداره ونوعه؛
- أن يكون محل الاستصناع أي ما يتم صنعه حلالا، ولا يقود إلى الحرام؛
- لا يشترط دفع الثمن وقت التعاقد في الاستصناع؛
- ألا يتم التعامل بصيغة الاستصناع بالأصناف الربوية التي لا يجوز التعامل بها؛
- تحديد مكان التسليم.

٢. مجالات تطبيقه:

- استصناع الطائرات والقطارات والسفن ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية؛
- إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات؛

[1] خنوسة عديلة، "**دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد: 19،2018، ص 15.
[7] فليح حسن خلف، "**البنوك الإسلامية**"، مرجع سابق، ص382-383.

- في مختلف الصناعات مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها)[1].

أهميته الاقتصادية والاجتماعية: تكمن أهمية عقد الاستصناع في ما يلي[2]:

١. يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الضخمة والمرتفعة الثمن والتي لا تستطيع المرابحة تمويلها مثل: تمويل عملية شراء السفن والطائرات والقطارات... الخ؛

٢. تساهم أيضا في الاستغلال الأمثل للمهارات وتوليد الدخول[3] وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل باعتبار أن الاستصناع عادة ما يتطلب استخدام مهارات معينة(حرفيين)؛

٣. تساعد المستصنع على تلبية حاجته باعتباره غالبًا ما يكون مفتقر الخبرة الكافية لتقييم المشروع أو الوقت اللازم لمتابعته أو المال الحاضر لتمويله؛

٤. عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال؛

٥. يغطي عقد الاستصناع ما يعرف حديثًا بالمقاولات أو التعهدات لإنجاز مبنى أو مصنع أو مدرسة وندو ذلك، ويشمل أعمال المقاول وأجوره وأتعابه المتعلقة به.

الصيغ التمويلية للاستصناع

أولاً– صيغ تمويلية بنكية: وتأخذ الشكلين التاليين:

١. **الصورة الأولى: اعتبار البنك مستصنعًا له (مشتريًا)**: وتتضمن طياتها عدة بدائل؛ حيث يقوم البنك بترتيب اتفاق مع الشركات والمؤسسات الصناعية والحرفيين على إنشاء سلع أو منتجات صناعية بمواصفات محددة بعقد استصناع ويتم تسليمها في موعد محدد في المستقبل بعد عمل الدراسات التسويقية اللازمة التي تؤكد وجود طلب مستقبلي كبير وبأسعار مجزية على هذا النوع من السلع. ويقوم البنك بالتصرف في هذه المنتجات بعد استلامها من خلال عدة بدائل:

---

[1] فؤاد بن حدو، " **الصيرفة الاسلامية: موسوعة عليمة عن آلية عمل البنوك الاسلامية**"، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2021م، ص483.

[2] محمود حسين الوادي وحسين سمحان، **"المصارف الإسلامية- الأسس النظرية والتطبيقات العملية"**، مرجع سابق، ص194، وهبة الزحيلي، " **المعاملات المالية المعاصرة**"، مرجع سابق، ص 309.

[3] فليح حين خلف، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سابق،ص 389.

ا. البديل الأول: البيع بالإتجار المباشر فيها بنفسه.

ب. البديل الثاني: توكيل الغير ببيعها (الصانع أو خلافه)، سواء أكان التوكيل مجانًا، أم بأجر مقطوع، أم بنسبة من ثمن البيع، على ألا يشترط هذا التوكيل في عقد الاستصناع.

ج. البديل الثالث: بيعها للزبائن بأسلوب بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال الحصول على وعد مسبق لشراء تلك المنتجات من طرف ثالث قبل الدخول في عملية الاستصناع بصفته مستصنعًا، وتسليم السلعة لهذا الطرف بعد قبضها[1].

ثانيًا–الصورة الثانية: اعتبار البنك صانعًا ومستصنعًا (الاستصناع والاستصناع الموازي): وهذه الصورة تتيح للبنك القيام بدوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبخاصة الصناعية والعقارية منها؛ حيث يقوم البنك بتوفير التمويل اللازم لزبائنه من خلال عقد استصناع سلعة معينة أو أكثر باعتبار الزبون مستصنعًا والبنك صانعًا، وبناء على ذلك يقوم البنك بعقد استصناع مواز مع الصانع الذي سيقوم فعلاً بصنع السلعة، مع عدم الربط بين العقدين، ولا التحلل من التسليم في أحدهما إذا لم يقع التسليم في الأخر، وكذلك التأخير أو الزيادة في التكاليف. فبعد اتفاق البنك مع الزبون والصانع يقوم البنك بتحرير عقد استصناع بين البنك والزبون متضمنا شروط العملية بما فيها ثمن المنتج المستصنع وأسلوب السداد، كما يقوم البنك بتحرير عقد مصانعة بين البنك والصانع يتضمن الشروط التي تم التوصل إليها مع الصانع من ناحية ثمن البضاعة ونسبة الخصم النقدي وميعاد التسليم، والذي يراعي فيه أن يكون متزامنًا للموعد المحدد في الاتفاق مع الزبون، وفي الميعاد المحدد لتسليم البضائع المصنعة يقوم مندوب البنك باستلام البضائع من الصانع تمهيداً لتسليمها للزبون، ويجوز توكيل الزبون في تسلمها من الصانع نيابة عن البنك على أن يقوم بتوقيع إقرار منه يفيد معاينة البضاعة معاينة نافية للجهالة، وأنها جاءت مطابقة للمواصفات المطلوبة المتفق عليها في العقد[2].

ثالثًا– الاستصناع والمنافع العامة: يمكن الاستفادة من تعدد أشكال ثمن الاستصناع من كونه نقوداً أو عيناً، أو منفعة لمدة معينة، سواء أكانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه، من خلال استخدام الصورة الأخيرة في حالات منح الجهات الرسمية عقود امتياز نظير الانتفاع بالمشروع لمدة معينة

[1] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م، ص 266-267.

[2] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 267.

(Transfer Build Operate) أي البناء أو التشييد، ثم التشغيل، ثم نقل الملكية، وهو ما يسمى باختصار بـ: BOT بمعنى أن تعهد الحكومة من خلال إحدى وحداتها إلى البنك عقود امتياز لإنشاء مرفق عام لإشباع حاجات عامة يحتاجها الجمهور كالطرق والمواصلات والمطارات والإنارة والنقل والموانئ والاتصالات وغيرها (وهذا ما يعبر عنه بالإنشاء Build)، ثم يتولى البنك إدارة هذا المرفق العام بتقديم الخدمة للجمهور لمدة محددة مقبل مبالغ معينة تحددها الجهة الحكومية وتحت إشرافها ورقابتها، ويوزع العائد بين الحكومة والبنك، (وهو ما يعبر عنه بالإدارة Operate). وفي نهاية المدة المحددة التي تتراوح عادة ما بين (٢٠–٢٥ سنة)تنتقل ملكية المرفق للحكومة في حالة جيدة وقابلة لاستمرارية تشغيله (وهذا ما يعبر عنه بنقل الملكية Transfer Ownership). وتتعدد صور BOT، ومن أهم هذه الصور:

١. أسلوب BOOT وهو اختصار لمصطلح Build Owen Operate Transfer: أي البناء ثم التملك ثم التشغيل ثم التحويل. وهذا الأسلوب مثل أسلوب BOT، ولكنه يختلف عنه في أنه خلال فترة إدارة البنك. للمرافق يظل البنك مالكًا للمرفق ويديره لحسابه، أي يحصل على جميع العوائد طوال مدة الامتياز المحددة، ثم تنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية هذه المدة.

٢. أسلوب MOOT: هو اختصار لمصطلح Modernize Owen Operate Transfer: أي التحديث، ثم التملك، ثم التشغيل، ثم التحويل. ووفقًا لهذا الأسلوب يكون المرفق العام قائمًا، ثم يقوم البنك بتطويره وتحديثه وإدارته لحسابه طوال مدة الامتياز المحددة، وتنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية هذه المدة[1].

رابعًا– الاستصناع والسلع ذات المواصفات الخاصة: السلم يكون في السلع المثلية، والاستصناع يتسع كذلك للسلع المثلية التي لها نظير في السوق، ويحل بعض وحداتها محل بعض في أداء التزام بسبب صنعها بمواصفات موحدة، كما يتسع للسلع القيمية التي لا مثيل لها في السوق بشرط أن تكون مما ينضبط بالوصف، فكل ما يجري التعامل به وأمكن ضبطه بالوصف يجوز ورود الاستصناع عليه سواء كان استهلاكيًا أو استعماليًا[2].

[1] نفس المرجع، ص 268- 269.
[2] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 269.

مثال : طلب أحد الزبائن من بنك إسلامي أن يصنع له منزلاً بناء على المواصفات التي حددها، وقد قام البنك بدراسة هذه المواصفات، ووجد أن تكلفة تصنيع هذا المنزل تقدر بـ: ١٠٠٠٠٠ دج. فإذا علمت أن التكلفة الفعلية لبناء المنزل هي: ٨٨٠٠٠ دج.

المطلوب : حساب ربح البنك من هذه العملية؟

الحل : الصيغة الرياضية لعقد الاستصناع تكون معادلتها على الشكل التالي:

ربح البنك P = سعر الصنعة WP – تكلفة التصنيع MC

ربح البنك P = ١٠٠٠٠٠ – ٨٨٠٠٠

ربح البنك P = ١٢٠٠٠ دج

دور صكوك الاستصناع (السياديّة) في تمويل المشاريع:

تصلح صكوك الاستصناع كأداة لتمويل البنى التحتية والمنشآت القاعدية بصورة رئيسة للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الإسلامية، ويمكن للدولة استخدمه بصورة رئيسة لإنشاء بنى تحية من مطارات وموانئ وجسور ومبانٍ ومستشفيات، مصانع وغيرها، ويكون ربح البنك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمن بيعها للحكومة بعقد الاستصناع[1].

صورة طرح صكوك الاستصناع : إن تصور إمكانية استخدام صكوك الاستصناع كأسلوب لتمويل البنى التحتية يتمثل في أنه إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، أن تتفق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها كما يمكن أن يوسط في هذه العملية بنك إسلامي يتم إبرام عقد الاستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع مواز، ويكون عقد الاستصناع هو الأداة المالية، وحيث أنه

---

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الطبعة الاولى، 1428هـ/2007م، ص 195.

[5] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، مرجع سابق، ص 346.

[1] محمد عبد الحليم عمر، " **الأدوات المالية للتمويل الحكومي**"، ندوة: " الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الفترة: 15-18 أكتوبر 2000م، الإسكندرية، ص31.

[2] منذر قحف، "**دور السياسات المالية في معالجة التضخم في إطار الاقتصاد الإسلامي**"، الحلقة الثانية، التضخم وآثره على المجتمعات، كوالابمبور، 1996م، ص94

[3] محمد عبد الحليم عمر، " **الأدوات المالية للتمويل الحكومي**"، مرجع سابق، ص31

[4] منذر قحف،" **تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**"، مرجع سابق، ص 50

وثيقة في يد الصانع أو البنك بدين في ذمة الحكومة. ومن وجه آخر يمكن للدولة والمتمثلة في وزارة السكن ان تصدر "صكوك استصناع سكن" وبجانبها صيغة السكن المراد إنجازها في الجزائر مثل سكنات عدل AADL أو LPP أو LPA أو السكنات الاجتماعية Sociales. إذا أرادت أن تبنى مساكن للمواطنين من ذوى الدخل المحدود وهو التزام تقوم به الكثير من الدول ثم تبيعها لهم بعد ذلك، وذلك بأن تصدر وزارة السكن والعمران "صكوك استصناع سكن" تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة وحسب الصيغة الإسكانية المطلوبة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء "صكوك استصناع سكن" كل مدة عدداً منها ويمكن أن يمتد الدفع لمدة تتجاوز وقت تسليم المسكن، ومع مراعاة أن الدفع المقدم سيكون أقل من الدفع لاحقًا وبهذا الشكل يمكن لحاملي الصكوك تداولها، ويمكن أن يختلف ثمن بيع الصك عن القيمة الاسمية له بناء على ما يراه فقهاء المالكية من جواز بيع السلم لغير المسلم فيه سواء بمثل الثمن الأصلي أو أقل أو أكثر وذلك بحسب سعر السكن في السوق، ويمكن للدولة أن تشترط أن تتم عملية تداول الصكوك لمن يستحقون شراء المسكن من ذوى الدخل المحدود حتى لا تصبح العملية تجارة لمن لا تنطبق عليهم الشروط. هذه تعتبر الطريقة الأولى المقترحة لـ "صكوك استصناع سكن"؛ أما الطريقة الثانية المقترحة فيتم ذلك بناء على طلب من وزارة السكن لبنك إسلامي بطرح "صكوك استصناع سكن" بناء على عقد الاستصناع. بينهما لتمويل عملية إنجاز بناء السكنات طبقًا للصيغة المخطط لها من قبل الوزارة. ويقوم البنك الإسلامي بدوره بالدخول في استصناع موازٍ بالتعاقد مع شركة إنجاز وبناء عن طريق مناقصة دولية أو وطنية من أجل تنفيذ المشروع. ويكون عائد الربح الذي سيحصل عليه البنك الإسلامي هو الفارق بين ثمن المبيع في عقد الاستصناع الأول (الدولة والبنك الإسلامي) والثمن في عقد الاستصناع الثاني(البنك الإسلامي والشركة بناء وإنجاز). كما يمكن للوزارات الأخرى الاستفادة كثيرا من هذه الصيغة كوزارة التعليم في إنجاز وبناء جامعات أو معاهد أو وزارة الاتصال أو الصناعة أو وغيرها من الوزارات الحكومي[1].

[1] فؤاد بن حدو، **" الصكوك الاسلامية كبديل للتمويل غير التقليدي ودورها في تمويل المشاريع العمومية الاقتصادية: دولة الجزائر أنموذجا"**، ملتقى دولي حول: دور التمويل الاسلامي في تخفيف من الازمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي: دراسة بعض تجارب"، يوم 19/06/2022م، جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان، دولة الجزائر، ص 10-11.

إنه من خلال ما تم استعراضه في هذه الورقة البحثية، وجدنا أن عقد الاستصناع هو عقد موجه للبنية التحيتية والمنشآت القاعدية وبالتالي المساهمة في التنمية. وبفضل الهندسة المالية الاسلامية استطاع أن يتخذ هذا العقد صيغ تمويلية بنكية،أو صكوك استصناع ذات طابع سيادي تلجأ إليه الحكومات في حالة العجز في موازنتها.

.